التركيب العربي القرآني بين الخلاف والاتفاق في التحليل اللغوي

د. صالح محمد جمعة ألاشو
08034991544 smjalaso@gmail.com
و
د. يحيى توين مرتضى
08153961158, 09022821947 yahtomur@hotmail.com

مقدمة:

إنَّ للجمل دورًا عاليًا في تركيب النص القرآني لأن النحو العربي التُّراثي معتمد عليها ومهتمّ بها، ولذلك يتجه النحو العربي نحوَ الجملة، ويراقب ويراعي وظائف جميع عناصر الجملة من حيث الإعراب والرتبة والمطابقة، ومن حيث العمل والعامل والمعمول، ومن حيث الإسناد والمسند والمسند إليه وغير ذلك. وعندما تواجه المحلِّل النحوي التحدّي أو المقاومة التي قد تسوقه إلى المناظرة في الدفاع عن فكرته ومذهبه التحليلي لجأ إلى الاستدلال والاحتجاج والقياس من القرآن الكريم أو كلام العرب نثره وشعره، وأحيانًا من الأحاديث النبوية، وذلك لإثبات وجهة نظره في القضية. فالتحليل الذي يستنتج من خلال ذلك الدفاع هو الذي يؤدِّي في كثير من الأوقات إلى التعدد في قراءات بعض الألفاظ والجمل القرآنية، ومن ثم الخلافات في التقعيد، وقد جاءت الإشارة إلى هذه القضية عند الكلام عن الاجتهاد بوصفها سببًا أساسيًّا من أسباب الخلاف النحوي.

وفي هذا الصدد، يتأتّى النموذج التّحليلي من بعض جمل قرآنية على سبيل المثال كي يتَّضح لنا منهج القدماء والمحدثين في معالجة مشكلات التعدد في التحليل النحوي للجمل، وكيف يكون إسناد الأمر إلى أهليته. وفي هذه الناحية، يساند علم اللغة الحديث بما فيه نحو النص في حل المشاكل التي قد تنبعث إذا ما كانت الحاجة إلى نتيجة صارمة قاطعةٍ وأخذٍ بالأصحّ من الأفكار والأحكام. والمقالة تهدف إلى إبانة التوسع في نتوع الاستنباطات القرآنية من خلال الأحكام النحوية الإعرابية الناتجة من قبل النحاة، ذلك أن تحليلاتهم المختلفة مؤثرة

في إيضاح معاني الخطاب القرآني وتفسيره وفي الاستدلال والاحتجاج الفقهي والشرعي. كما تسعى إلى عرض ودراسة التحليلات النحوية لبعض الألفاظ القرآنية وتراكيبها في الجمل والتي نتج منها اختلافات في القراءات وفي التفسير وذلك للاستفادة منها في الدراسات اللغوية. وتشتمل الدراسة على المواضع التالية:

- الاختلاف الواقع للام الجحود في بعض الآيات
- الاختلاف في مسألة اشتراط الحال أن يكون في زمن الحال
- الاختلاف في مسألة الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول
- الخاتمة والنتائج

١- الاختلاف الواقع للام الجحود في بعض الآيات:

تحليل التركيب "وما كان الله ليضيع...." في قوله تعالى:{**وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ** إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ}(سورة البقرة:١٤٣) وغيره نحو: {**مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ** الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ **وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ** عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ} (سورة آل عمران: ١٧٩) {**وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}(سورة الأنفال:٢٣)، {**وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِلَّ** قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ}(سورة التوبة:١١٥)، {**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ** وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}(سورة العنكبوت:٤٠)، {أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ** مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً}(سورة فاطر:٤٤). في هذا التركيب"وما كان الله لِيُضِيعَ" وما أشبهه مما ورد في القرآن الكريم، وفي بيان هذه اللام وبيان إعرابها إعرابها قولان:

الأول: قول البصريين، وهو أنَّ خبرَ كان محذوفٌ وهذه اللام تسمى لام الجحود، ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن"[١] وجوبًا، فينسبك منها، ومن الفعل مصدر منجز بهذه اللام، وتتعلق هذه اللام بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: وما كان الله مريدًا لإضاعة أعمالكم، وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدمها كون منفي، واشترط بعضهم مع ذلك أن يكون كونًا ماضيًا، ويفرق بينهما وبين لام كي ما ذكرنا من اشتراط تقدم كون منفي[٢].

والثاني: للكوفيين: وهو أنَّ اللام وما بعدها في محل الخبر، ولا يقدرون شيئًا محذوفًا، ويزعمون أن النصب في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار أن، وأنَّ اللام للتوكيد[٣] ، وقد ردّ عليهم أبو البقاء فقال: وهو بعيد لأن اللام لام الجرّ، و"أن" بعدها مرادة فيصير التقدير على قولهم: وما كان الله إضاعة إيمانكم، وهذا الردّ غير لازم لهم، فإنهم لم يقولوا بإضمار "أن" بعد اللام كما قدمت نقله عنهم؛ بل يزعمون النصب بها؛ وأنها زائدة للتأكيد، ولكن للردّ عليهم موضع غير هذا.

فمن ذلك أتت قاعدةٌ أنَّ القولَ "ما كان زيدٌ ليقومَ" بلام الجحود أبلغ من القول "ما كان زيدٌ يقوم". أما على مذهب البصـــريين فواضـــح، وذلك أن مع لام الجحود نفي الإرادة للقيام والتهيئة، ودونها نفي للقيام فقط، ونفي التهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل، إذ لا يلزم من نفي الفعل نفي إرادته، وأما على مذهب الكوفيين فلأن اللام عندهم للتوكيد والكلام مع التوكيد أبلغ منه بلا توكيد.

ومن ناحية مفهوم الإخباريَّة التي تشكِّل معيارًا من معايير النص في فقه علم نحو النص، فإن الأسلوب المطبَّق في جميع تلك الآيات يفيد الإعلام والإخبارَ النافي للإرادة للقيام والتهيئة، وذلك أنّ **الإعلامية أو الإخبارية:** تتعلَّق بإمكانية توقع المعلومات الواردة في النص أو عدم توقعها على سبيل الجدة[٤]. لا بدَّ أن يحمل النص دلالات يريد المبدع إيصالها للمتلقي عن طريق النص اللغوي، إذ لو جاء النص فارغ المحتوى من الدلالة، فليس نصًّا، ولا علاقة لنحو النص به، بل لا بد لهذه الدلالات أيضًا من الترابط والانسجام. والأسلوب يوحي التوكيد أكثر من تجرُّده من لام الجحود، فدور اللام في الإعلام هنا دور أبلغ وله أهمية عميقة.

٢- الاختلاف في مسألة اشتراط الحال أن يكون في زمن الحال:

يشتهر الاختلاف في تحليل جملة "**حصرت صدورهم**" في قوله تعالى: {إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ **حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً}(سورة النساء:٩٠) ، وفي قراءة كلمة "حصرت"، فكانت في الآية أوجهٌ كثيرةٌ، منها:

أ- قراءة الجماعة "حَصِرَتْ" بسكون التاء، على أنه فعل ماضٍ، أي ضاقت صدورهم[٥].

وهذه القراءة قراءة متواترة[٦].

ب- قراءة الحسن وقتادة ويعقوب والمفضل والمهدوي عن عاصم وهي رواية حفص وسهل وأبي زيد عن أبي عمرو من طريق الأهوازي "حَصِرَةً" بالنصب على الحال من الواو في "جاءوكم". قال الطبري: "وهي صحيحة في العربية فصيحة غير أنه غير جائزة القراءة بها عندي لشذوذها وخروجها عن قراءة قُرَّاء الإسلام"[٧].

ج- قرأ بعض القرَّاء "حَصِرَةٌ" بالرفع، خبر مقدَّمٌ، أي: صدورهم حَصِرةٌ[٨].

د- وذكر العكبري أنه قرئ "حَصِرَةٍ"[٩] بالجر صفة لقوم. وذكر هذا ابن النحاس وجهًا جائزًا في الإعراب لا قراءة[١٠].

هـ- وقرأ الحسن والضحاك "حَصِراتٍ" بألف، حال من قوم[١١].

ونحن إذا دقّقنا النظر في تلك القراءات المختلفة لذلك اللفظ، أدركنا أن الاختلافات الكائنة فيها أثَّرت كثيرًا في التأويل النحوي لموقع اللفظ في الجملة القرآنية من حيث إنّه قُرِئَ فعلاً ماضيًا في القراءة الأولى، واسمًا منصوبًا على الحال في الثانية، واسمًا مرفوعًا في الثالثة على أنه خبر مقدَّم، وفي الرابعة اسمًا مجرورًا على أنه صفة لقوم، وقُرِئَ في القراءة الخامسة اسمًا منصوبًا جمعَ مؤنثٍ سالمًا على أنه حال من قومٍ، وإن كان هناك قراءات أخرى للفظ ولكن بدون أيّ تأثير على الشرح النحوي له.

وبناءً على ذلك، تُمكن الإشارة إلى الخلافات المتراكمة على ذلك التركيب الجملي لتلك الآية من خلال الاختلافات المحتملة الواقعة في قراءة ذلك اللفظ من سبعة أوجهٍ على النمط التالي:

الوجه الأول: أنه لا محل لهذه الجملة، بل جيء بها للدعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال، وهذا منقولٌ عن المبرد[١٢].

الوجه الثاني: أن "حصرت" حالٌ من فاعل "جاؤوكم"، وإذا وقعت الحال فعلاً ماضيًا ففيها خلاف: هل يحتاج إلى اقترانه بـ"قد" أم لا؟ وقد جاء الزمخشري بالدليل على أن "حصرت صدورهم" في موضع الحال بإضمار قد بقراءة من قرأ: "حصرة صدورهم"، و"حصرات صدورهم"، و"حاصرات صدورهم"[١٣]. وقد ذهب البصريون هنا إلى أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لأنه لا يدلّ على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه[١٤]، وأنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما

يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "السّاعةَ"، نحو: "مررتُ بزيدٍ يَضْربُ"، و"نظرتُ إلى عَمرو يَكْتُبُ"؛ لأنه يحسن أن يقترن به "الآن" أو "السّاعة"، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالاً؛ ولهذا لم يجز أن يقال: "ما زال زيدٌ قام"، و "ليس زيدٌ قام"[١٥]. ثم قال البصريون: "ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي "قد" حيث يجوز أن يكون حالاً، نحو: "مررتُ بزيدٍ قدْ قامَ" وذلك لأن "قد" تُقَرِّبُ الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالاً، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة، فيقال: "قَدْ قَامَ الآنَ، أو السَّاعة"، فدلَّ على ما قلناه"[١٦].

أمَّا الكوفيون، فذهبوا إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً لأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: "مررتُ برجلٍ قاعدٍ، وغلامٍ قائمٍ" جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: "مررتُ بالرجل قاعدًا، وبالغلام قائمًا"، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة، نحو : "مررتُ برجلٍ قَعَدَ، وغلامٍ قَامَ" فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو: "مررتُ بالرجل قَعَدَ، وبالغلام قَامَ"، وما أشبه ذلك[١٧].

هذا، وإذ استدلَّ الكوفيون بتلك الآية المدروسة {.....أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ.....}[١٨] بالقول: إنَّ "حصرت": فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَةً صدورُهُم[١٩]، ردَّ عليهم البصريون بعدم الحجّية في الآية للمسألة من أربعة أوجهٍ[٢٠]:

أ- أن تكون صفة لـ"قوم" المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: {إلا الذين يَصِلُونَ إلى قومٍ.....}(سورة النساء:٩٠).

ب- أن تكون صفةً لـ"قومٍ" مقدَّر ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفةً لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع.

ت- أن يكون خبرًا بعد خبرٍ، كأنه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

ث- أن يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال، كأنه قال: ضَيَّقَ الله صدورهم، كما يقال: "جاءني فلان وَسَّعَ الله رزقَهُ"، و"أَحْسَنَ إليَّ غَفَرَ الله له"، و"سَرَقَ قَطَعَ الله يدَهُ"، وما أشبه ذلك؛ فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء، وهذا كثير في كلامهم[٢٠].

ولقد دافع الأستاذ الدكتور أبو سعيد محمد عبد المجيد عن مذهب الكوفيين في بحث له حول هذه المسألة رادًّا على اشتراط البصريين بقوله: "هم يشترطون للحال أن يدلَّ على زمن الحال وهذا يكون صحيحًا إذا كان صاحب الحال قام بالحدث في زمن الحال، مثل: "يأتي زيدٌ ضاحكًا" فـ"ضاحكًا" حال، يدل على زمن الحال؛ لأن الإتيان يحدث الآن أيضًا من صاحب الحال. وأمَّا إذا أحدث صاحب الحال الحدث في زمن الماضي، مثل: "جاء زيدٌ أمس ضاحكًا". هنا حَدَثَ حدثُ المجيء أمس و"ضاحكًا" حال فلا يدلّ على زمن الحال وإنما يدلّ على الماضي الاستمراري، أي استغرق حدث "الضحك" من بداية المجيء إلى نهايته في زمن الماضي. وكذلك إذا كان الحدث يحدث من صاحب الحال في المستقبل،نحو: "سيذهب زيدٌ إلى المدرسة ماشيًا". هنا حدث الذهاب سيحدث في المستقبل، إذا (ماشيًا) حال، لا يدلّ على زمن الحال، وإنما يدلّ على زمن الاستقبال الاستمراري، أي ستستغرق مدة الذهاب لصاحب الحال (زيد) من بدايته إلى نهايته وذلك في المستقبل وليس الآن. وكذلك يصلح وضع (الآن أو الساعة) في الجملة الحالية، إنما يكون إذا حدث الحدثُ في زمن الحال، مثل (يقرأ محمد القرآنَ الكريم الآن قاعدًا). وإذا قلنا: (قرأ محمد القرآن الكريم أمس قاعدًا) لا يمكن أن نضع (الآن أو الساعة). وكذلك إذا قلنا: (محمد سيقرأ القرآن الكريم غدًا قاعدًا) لا يمكن أن نضع (الآن أو الساعة). فتبيَّن أن كلام البصريين لا يمكن أن يكون مطلقًا وإنما يمكن أن يكون مقيدًا بزمن الحال. حتى إذا حدث الحدث في زمن الحال يجوز أن يكون الحال للماضي أيضًا"[٢١].

ورأى الأستاذ الدكتور أبو سعيد في ردّ البصريين بالتقديرات على استدلال الكوفيين بالآية المحلَّلة : {أو جاؤوكم حصرت صدورهم...}،"أنَّ هذه التقديرات والتأويلات عند التعذر فلا تعذر هنا؛ لأنه قد قرئ (حصرة) وهي حال؛ فبان أن (حصرت) حال بدون (قد)"[٢٢].

الوجه الثالث: أنَّ "حَصِرَتْ" صفة لحالٍ محذوفةٍ تقديره: أو جاؤوكم قومًا حَصِرَتْ صدورهم[٢٣] أو صفة لموصوف محذوف على: أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم[٢٤]. وقيل:هو بيان لجاؤوكم[٢٥]. وسمَّاها أبو البقاء حالاً مُوَطِّئَة، وهذا الوجه يُعْزَى للمبرد أيضًا[٢٦].

الوجه الرابع: أن يكون في محل جرٍّ صفةً لقوم بعد صفةٍ[١]، و"أو جاؤوكم" معترضٌ. قال أبو البقاء: "يدلّ عليه قراءةُ مَنْ أسقط "أو" وهو أُبَيٌّ[٢٨].

الوجه الخامس: أن يكون بدلاً من "جاؤوكم" بدل اشتمال لأن المجيءَ مشتمل على الحَصْر وغيره[٢٩].

الوجه السادس: أنه خبرٌ بعد خبرٍ[٣٠]، وهذه عبارة الزّجّاج، يعني أنها جملة مستأنفة، أخْبر بها عن ضيقِ صدور هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدَّم[٣١]. قال ابن عطية بعد حكايةِ قولِ الزجاج: "يُفَرَّق بين الحال وبين خبر مستأنف في قولك: "جاء زيد ركب الفرسَ" أنك إذا أردت الحال بقولك "ركب الفرسَ" قدَّرْتَ "قد"، وإن أردتَ خبرًا بعد خبر لم تحتج إلى تقديرها"[٣٢].

الوجه السابع: أنه جواب شرط مقدَّر تقديره: إن جاؤوكم حصرت، وهو رأي الجرجاني، إذ كان يقول: "تقديره إن جاؤوكم حصرت فحذف إنْ"[٣٣]، وفيه ضعفٌ لعدم الدلالة على ذلك[٣٤].

تعقيب ومناقشة:

تبيّنت الحقيقة من خلال مساهمة الأستاذِ الدكتور أبي سعيد العلميّة في مسألة عدم اشتراط الحال أن يكون في زمن الحال إلاَّ إذا دلَّ على الحال. وقد يأتي الحال أحيانًا دالاً على الماضي إذا حدث الحدث في الماضي استمراريًّا وهو أسلوبٌ ورد في القرآن الكريم. قال تعالى: {.... رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}(سورة يوسف:٤)، حيث كان نبيُّنا يوسف يخبر أباه عمَّا قد رأى في وقتٍ قد مضى له حين الكلام عنه؛ فلفظ "ساجدين": حال منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم[٣٥]. وقال تعالى أيضًا: {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِّن قَوْلِهَا.....}(سورة النمل:١٩)، حيث يخبرنا الله عما فعله نبيُّنا سليمان في الوقت الماضي وهو ضاحك. جاء تحليل النحاة أنَّ لفظ "ضاحكًا" حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة[٣٦]، مع أنَّ الضحك حدث لصاحب الحال في الزمن الماضي.

ويمكن الإشارة من قبل نحو النص إلى معيارين مهمَّيْنِ في هذا النص القرآني، **أحدهما: الإخبار** المسهب من الله سبحانه وتعالى من حيث إنَّ الإعلامية ترتبط بإنتاج ذلك النص واستقباله لدى المتلقي ومدى توقعه لعناصره. وإذ كان موضوع الإعلام مدى التوقع الذي تحظى

به وقائع النص المعروض في مقابل عدم التوقع، أو المعلوم في مقابل المجهول[٣٧]، فيساهم هنا في الإخبار عن ضيقِ صدور هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدَّم.

وثانيهما: أن النصّ القرآني :(حصرت صدورهم) منسجم ببقيَّة عناصر الآية من حيث **الاتّساق** عن طريق الإحالة الضميريَّة. نلاحظ إحالة ضمائر الغائب المتَّصلة في جميع أحوال الإعراب إلى الذين ضاقت صدورهم عن القتال ابتداءً من (إلا الذين يصلون)، و(جاؤوكم)، و(أن يقاتلوكم)، و(أو يقاتلوا قومهم)، و(فلقاتلوكم)، و(اعتزلوكم)، و(فلم يقاتلوكم)، و(وألقوا) على أنَّ كلاً من العبارة مشتملة على ضمائر تعود إلى ذلك القوم الذي ضاقت صدورهم عن القتال في حالة الرفع لكونهم واوات الجماعة الفاعلة. وأمّا الضمير العائد إليهم في حالة النصب، فهو في قوله تعالى: (لسلَّطهم). وفي حالة الجرّ، فتكون عودة ضمائر الغائب إليهم في ما يأتي: (وبينهم)، و(صدورهم)، و(قومَهم)، و(عليهم).

وكذا تحيل ضمائر المخاطبين إلى سائر المسلمين الذين كانوا مع الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم كما في هذه العبارات المضمونة في الآية: (بينكم)، و(عليكم)، و(إليكم)، و(لكم) في حالة الخفض أو الجرّ، وكلها هنا ضمائر متّصلة. وفي حالة النصب، فيمكن الإشارة إلى: (جاؤوكم)، و(يقاتلوكم)، و(فلقاتلوكم)، و(اعتزلوكم)، و(فلم يقاتلوكم) وكلها ضمائر متَّصلة كذلك. وأمَّا إحالة ضمائر الرفع بنسبة للمخاطبين في هذه الآية، فمعدومةٌ.

٣- الاختلاف في مسألة الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول:

قال الله سبحانه وتعالى: "**زيَّن لكثيرٍ مّنَ المشركين قَتْلَ أولادِهِم شركآؤُهُم**" في قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ **زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ** لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ}(سورة الأنعام:١٣٧). في هذه الآية، يُلاحَظ التعدّد الظاهر في ترتيب الجملة العارضة للتحليل النحوي، والذي أدَّى إلى الاختلاف بين النحاة والمفسّرين المحلّلين، وذلك من خمسة أوجهٍ:

الوجه الأول: يُستنتَجُ الوجه التحليلي الأول من خلال قراءة الجمهور {زيَّن ...قَتْلَ أولادِهِم شركآؤُهم}، أنَّ "زيَّن": مبني للفاعل، و "شركاؤهم": فاعله، و"قَتْلَ أولادِهِم": مفعول به، و"أولادِهِم" مجرور بالإضافة، من إضافة المصدر إلى المفعول[٣٨]. ولذلك قيل: "وفي هذه الآية

قراءات كثيرة، والمتواترة منها اثنتان، الأولى قراءة العامة "زَيَّن" مبنيًّا للفاعل، و"قَتْلَ" نصب على المفعولية، و "أولادِهِم" خفض بالإضافة، و "شركاؤهم" رفع على الفاعلية، وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب"[٣٩]. وسيأتي الكلام عن القراءة المتواترة الثانية بعد قليل.

وقد ساند الزمخشري قراءة الجمهور بهذا التحليل هنا، ثمّ أوَّلَ النصَّ بقوله: "والمعنى: أن شركاءهم من الشياطين، أو من سدنة الأصنام زيَّنوا لهم قتل أولادهم بالوأد، أو بنحرهم للآلهة وكان الرجل في الجاهلية يحلف: لئن ولد له كذا غلامًا لينحرنّ أحدهم، كما حلف عبد المطلب"[٤٠]. وجاء في البحر المحيط الإشارة الدقيقة في صحة قراءة الجمهور وتأويلهم النحوي أن في هذه الجملة القرآنية بناءَ ذلك الفعل "زَيَّنَ" للفاعل المعلوم الذي هو "شركاؤهم"، واستدلَّ بما يأتي:

أ- قول المجاهد: "شركاؤهم شياطينهم أمروهم أن يدفنوا بناتهم أحياءً خشيةَ العيلة"[٤١].

ب- وقول الكلبي: " (شركاؤهم) سدنتهم وخزنتهم التي لآلهتهم، كانوا يزيّنون لهم دفن البنات أحياء"[٤٢].

وكذلك قال القرطبي: " (شركاؤهم) رفع بـ(زَيَّن)؛ لأنهم زيَّنوا ولم يقتلوا. (قتل) نصب بـ(زيَّن) و (أولادهم) مضاف إلى المفعول، والأصل في المصدر أن يضاف إلى الفاعل؛ لأنه أحدثه ولأنه لا يستغني عنه ويستغني عن المفعول؛ فهو هنا مضاف إلى المفعول لفظًا مضاف إلى الفاعل معنًى؛ لأن التقدير زين لكثير من المشركين قتلهم أولادهم شركاؤهم، ثم حذف المضاف وهو الفاعل"[٤٣]. هذا، وقد أشار النحاس إلى هذه القراءة بقوله: "هذه قراءة أهل الحرمين وأهل الكوفة وأهل البصرة إلا أبا عبد الرحمن والحسن"[٤٤]. ولا يستجيز الطبري غير هذه القراءة، وهي عند القرطبي أَصَحُّ القراءات، وكذا عند أبي جعفر النحاس[٤٥].

الوجه الثاني: تتحقّق القراءة المتواترة الثانية بقراءة ابن عامرٍ: "زُيِّنَ....قَتْلُ أولادَهُمْ شركائِهِم"[٤٦]. قال السمين الحلبي: "وقرأ ابن عامر: "زُيِّنَ" مبنيًّا للمفعول، "قَتْلُ" رفعًا على ما لم يسم فاعله، "أولادَهُمْ" نصبًا على المفعول بالمصدر، "شركائِهِم" خفضًا على إضافة المصدر إليه فاعلاً، وهذه القراءة متواترة صحيحة. وقد تجرأ كثيرٌ من الناس على قارئها، بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سَنَدًا، وأقدمُهُم هجرةً"[٤٧].

والمسألة هنا هي مسألة الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها. فجمهور البصريين يمنعونها ولايجيزون ذلك إلاَّ في ضرورة الشِّعر، وإن كان قد أجازها بعض النحويين. ويبدو أن رأي المجيزين هو الصحيح لأنها قراءة متواترة منسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الذي أخذ القرآن عن عثمان بن عفّان قبل ظهور اللحن في لسان العرب. ولذلك قال صاحب معجم القراءات: "ولا التفاتَ إلى قول ابن عطية: (وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا....)، ولا التفاتَ أيضًا إلى قول الزمخشري: (إنَّ الفَصْلَ بينهما يعني بين المضاف والمضاف إليه فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته)"[٤٨].

وقد استشهد ابن هشام بقوله (قَتْلُ أولادَهُم شركائِهم) في جواز الفصل بين المتضايفين، حيث قال: "أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمَّا مفعوله وإمَّا ظرفه كقراءة ابن عامر(قتلُ أولادَهم شركائِهم)"[٤٩]. وعلَّل أبو حيان بأسلوب علميٍّ نحويٍّ محكم على صحّة تلك المسألة النحوية بقوله: "وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: (هو غلام إن شاء الله أخيك). فالفصل بالمفرد أسهل. وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار، قرأ بعض السلف {...مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ...}(سورة إبراهيم/٤٧)، بنصب وعده وخفض رسله. وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعًا لما ورد عن العرب، فقال:

بعثْتُ إليه مِنْ لساني حديقةً سقاها الْحَيَا سَقْيَ الرِّيَاضِ السَّحَائِبِ"[٥٠].

وهذا هو رأي الإمام أحمد إذ أجابَ على قول الزمخشري بقوله: "لم يعلم الزمخشري أن هذه القراءةَ بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه بها أن النبيَّ صلى الله عليه وسلَّم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ثمَّ تلاها النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم على عدد من التواتر من الأئمة. ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرؤون بها خلفًا عن سلف إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضًا كما سمعها فهذا معتمد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة إنها متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد(ص)، ثم إذا ننزل معه على المرد القياس الذي ادعاه

الزمخشـــري مطردًا، فقراءة ابن عامر هذه لا تخالفه"[٥١]. وأخيرًا قال الكرماني: "وقراءة ابن عامر وإن ضعفت في العربي للإحالة بين المضاف والمضاف إليه، فقويَّة في الرواية عالية"[٥٢].

الوجه الثالث: وهو تركيب الجملة القرآنية النحوي على قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وأبي عبد الملك قاضـــي الجند، وعلي بن أبي طالب في رواية[٥٣]، والقراءة هي: (زُيِّنَ...قَتْلُ أَوْلاَدِهِم شـــركاؤُهُم). وذلك أنَّ الجملة مُعرَبة على النمط التالي: زُيِّنَ: مبني للمفعول، قتلُ: نائب عن الفاعل لـ"زُيِّنَ"، أولادِهِم: على الجرِّ بالإضافة، شركاؤُهم: مرفوع على إضمار فعل تقديره: زَيَّنَهُ شركاؤهم[٥٤]. وهكذا خرَّج سيبويه[٥٥]. وقيل: "شركاؤُهُم" فاعل بالمصدر "قَتْلُ"[٥٦]، أي: قتل أولادهم شـــركاؤهم، كما تقول "حبب إلى ركوب الفرس زيد" هكذا خرَّجه قطرب. فعلى توجيه ســـيبويه "الشركاء مزيّنون لا قاتلون"[٥٧].

ولذلك قال العكبري: "وفيه وجهان: أحدهما أنه مرفوع بفعل محذوف، كأنه قال: مَن زَيَّنَه؟ فقال: شـــركاؤهم، أي زَيَّنه شـــركاؤهم، والقتل...مضـــاف إلى المفعول. والثاني: أن يرتفع شركاؤهم بالقتل؛ لأن الشركاء تثير بينهم القتل قبله، ويمكن أن يقع القتل منهم حقيقةً"[٥٨]. وقال مكيّ: "ورفع شـــركاء" حملاً على المعنى، كأنه قيل: مَن زَيَّنَهُ لهم؟ قيل: شـــركاؤهم، وأضـــيفت "الشركاء" إليهم؛ لأنهم [هم] استخرقوها، وجعلوها شركاء لله تعالى عن ذلك، فباستخراقهم لها أضيفت إليهم"[٥٩]. وقد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب أنه يُبْنَى (زُيِّنَ) للمفعول، ورفع (القتل) و (الشركاء)، والتقدير: "وزَيَّنَهُ شركاؤُهُم"[٦٠].

الوجه الرابع: يعتمد الوجه الرابع في تحليل الجملة القرآنية المدروسة في هذه المناسبة على قراءة بعض أهل الشـــام[٦١] (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشـــركين قتلُ أولادِهِم شـــركائِهِم)، من حيث بناء "زُيِّنَ" للمفعول، ورفع "قتلُ" على أنه نائب الفاعل، وجرِّ "أولادِهِم" على الإضافة، وجرِّ "شركائِهِم" على البدل من الأولاد. قال صاحب معجم القراءات: "وعلى هذه القراءة فالشركاء هم الموءودون؛ لأنهم شـــركاء في النســـب والمواريث"[٦٢]. وقد اســـتنتج النحاس من هذه الفكرة بتحليله النحوي ذاهبًا إلى إبدال الاســـم المضـــاف من اســـم المضـــاف الآخر (قتلُ أولادِهِم شـــركائِهِم)[٦٣]، فقال: "وهذا جائز أن تبدل (شركائهم) من (أولادهم)، لأنهم شركاؤهم في النسب والميراث"[٦٤]. وكذلك يقرأ (شركاؤهم) بالجرِّ- عند العكبري- على البدل من الأولاد، "لأن أولادهم شركاؤهم في دينهم

وعيشـــهم وغيرهما"[٦٥]. وكذا، أشـــار الفراء إلى هذه القراءة في معاني القرآن بقوله: "وفي بعض مصـاحف أهل الشـام (شـركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ (زُيِّنَ) وتكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث"[٦٦].

الوجه الخامس: وهناك قراءة أخرى من بعض أهل الشـــام، وهي "زِيْنَ..قَتْلُ أولادَهُم شـــركائِهم" وكالقراءة التي يكون الفصـل فيها بين المصـدر المضـاف والمضـاف إليه، غيرَ أن الفعل: "زِينَ" بكسـر الزَّاي وسـكون الياء[٦٧]. فبذلك لم يتغيّر وجه التحليل بهذه القراءة عن التحليل الذي أثبته أصحاب مسألة جواز الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه أو كما قال أبو حيان: "على القراءة من الفصـل بالمفعول"[٦٨]. هذا، وقد سـاندهم كثير من السـلف، ومن ذلك أنه قد حكى الكســـائي عن العرب: "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ"[٦٩]، يراد بذلك : "واللهِ هذا غلامُ زيدٍ". وحكى أبو عبيدة قال: سـمعت بعض العرب يقول: إنَّ الشـاةَ تجترُّ فتسـمع صـوتَ واللهِ رَبّهَا[٧٠]. واسـتدلّ السمين الحلبي بالحديث النبوي[٧١]: "هل أنتم تاركو لي صاحبي، "تاركو لي أمرائي"[٧٢].

أمَّا تركيب هـذه القراءة الأخيرة، فتكوَّنَ على أنَّ "زِيْنَ" فعل مـاض مبنيّ للمفعول، على حد "قيل، وبيع"، و"قَتلُ" مرفوع على ما لم يســـم فاعله، و"أولادَهم" بالنصـــب، و"شـــركائهم" بالخفض[٧٣]. وقد قيل: "والتوجيه واضـــح مما تقدَّم....، غاية ما في الباب أنه أُخِذَ من "زان" الثلاثي وبني للمفعول، فَأُعِلَّ..."[٧٤].

الخاتمة

تناولت المقالة أهم الموضوعات النحوية التي دار حولها نقاش النحاة الذي أدى بهم إلى اختلاف آراءهم في إعراب وتفســـير بعض الآيات القرآنية، وكيف أثر هـذا الاختلاف في فهم الألفاظ القرآنية وتراكيبها. ومما ناقشـــتها المقالة اختلاف النحويين في لام الجحود في بعض الآيات حيث ســـردت هذه الآيات وآراء كل من البصـــريين والكوفيين في إعمال هذه اللام وإهمالها. كما درســـت اختلافهم في اشـــتراط الحال أن تكون في زمن الحال، وعرضـــت أوجه مختلفة لدى النحويين في مسـألة الفصـل بين المصـدر المضـاف إلى الفاعل أو المفعول. وقد أظهرت المقالة التعدّد الظاهر في ترتيب الجملة العارضـــة للتحليل النحوي، والذي أدَّى إلى الاختلاف بين النحاة والمفسِّرين المحلِّلين.

ومما توصلت إليه المقالة من النتائج أن التوسع في تنوع التحليلات للألفاظ القرآنية من خلال الأحكام النحوية تؤثر بصورة مباشرة في الدراسات اللغوية. أن دراسة الاختلافات ووجهات النظر المختلفة في التحليل النحوي للألفاظ القرآنية يورث الفهم الصحيح والإيضاح الجلي لمعاني الخطاب القرآني. وأن مما لابد منه وجود الاختلافات والأراء المتباينة في فهم ومعاني الألفاظ والتراكيب والتعبيرات وذلك للاختلافات الناتجة من الناحية الادراكية وكيفية فهم الأشياء لدى الأفراد حسب تباين مفاهيمهم.

الهوامش والمراجع

١- الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م، ص ٢٢٥.

٢- السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، بيروت،دار الكتب العلمية، ١ ٩٩٣م، ط١، ٣٩٦/١.

٣- أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، المجلَّد الثاني، ص١١٨، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، **المرجع السابق**، ص ٢٢٥، والسمين الحلبي، الدر المصون...**المرجع السابق**،٣٩٦/١.

٤- أحمد عفيفي، **نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١م، ص ٨٦.

٥- عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، دمشق، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٢م، ١٢٤/٢.

٦- النَّشَّار، الأنصاري، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، بيروت، عالم الكتب، ٢ ٠٠٦م، ط١، ج١/ص٢٧٥.

٧- عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات، المرجع السابق**، ١٢٤/٢.

٨- **المرجع نفسه**: ١٢٤/٢.

٩- مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة،١٤٠٥هـ، ط٢**، ١/٢٠١.

١٠- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، **المرجع السابق**، ٢/١٢٤.

١١- **المرجع نفسه**، ٢/١٢٤.

١٢- وقد قرأ جناح بن حبيش والحسن "حاصرات" بألفين.

١٣- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات.. **المرجع السابق** ٢/١٢٤.

١٤- السمين الحلبي، الدر المصون... **المرجع السابق**، ٢/ ٤١١.

١٥- محمد بن عمر الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت، دار التراث العربي، ط١، ١ /٥٧٩.

١٦- الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ١/٢٣٤-٢٣٥.

١٧- **المرجع نفسه**: ١/٢٣٥.

١٨- **المرجع نفسه**: ١/٢٣٥.

١٩- **المرجع السابق**: ١/٢٣٤.

٢٠- سورة النساء، الآية: ٩٠.

٢١- المرجع السابق: ١/٢٣٥.

٢٢- المرجع السابق: ١/٢٣٥.

٢٣- الأنباري، الإنصاف، **المرجع السابق**، ١/ ٢٣٥- ٢٣٦.

٢٤- أبو سعيد محمد عبد المجيد، "مجيء الفعل الماضي حالاً بين القرآن الكريم واللغة"، **جرش : للبحوث والدراسات**- مجلَّة علمية نصف سنوية محكمة- (عمادة البحث العلمي في جامعة جرش الأهلية، ٢٠٠٤م)، المجلد التاسع، العدد الأول، ص ١١٣- ١١٤.

٢٥- **المرجع نفسه**، ص ١١٤.

٢٦- السمين الحلبي، الدر المصون... **المرجع السابق**، ٤١١/٢.

٢٧- الزمخشري، الكشاف... **المرجع السابق**، ١/ ٥٧٩.

٢٨- **المرجع نفسه**، ٥٧٩/١.

٢٩- السمين الحلبي، الدر المصون، **المرجع السابق**، ٤١١/٢.

٣٠- الزمخشري، الكشاف ٥٧٩/١.

٣١- أبو البقاء العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد النجاري، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م ٣٧٩/١

٣٢- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل احمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م، ٣/ ٣٣٠.

٣٣- **المرجع نفسه**، ٣٣٠/٣.

٣٤- السمين الحلبي، الدر المصون... **المرجع السابق**، ٤١١/٢.

٣٥- أبو حيان، تفسير البحر المحيط... **المرجع السابق**، ٣/ ٣٣٠، والسمين الحلبي، الدر المصون.. **المرجع السابق**، ٤١١/٢.

٣٦- أبو حيان، تفسير البحر المحيط... **المرجع السابق**، ٣٣٠/٣.

٣٧- السمين الحلبي، الدر المصون... **المرجع السابق**، ٤١١/٢.

٣٨- محمد الكرباسي، **إعراب القرآن**، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠١م ظ١، ٨/٤.

٣٩- **المرجع نفسه**، ٦٤٨/٥.

٤٠- إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ط١، ص٣٢-٣٣.

٤١- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات... **المرجع السابق**، ٥٥٢/٢.

٤٢- السمين الحلبي، الدر المصون... **المرجع السابق**، ٣/ ١٨٦.

٤٣- الزمخشري، الكشاف... **المرجع السابق**، ٢/ ٦٥- ٦٦.

٤٤- أبو حيان، تفسير البحر المحيط ... **المرجع السابق**،٤/٢٣١.

٤٥- **المرجع نفسه**: ٤/٢٣١.

٤٦- نقلاً بالتصرّف من أبو عبد الله القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: سالم مصطفى البدوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، ط٢، ج٤، ص ٦٦.

٤٧- أبو جعفر النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨، ط٣، ج٢،ص ٩٧.

٤٨- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ...**المرجع السابق** ٢/ ٥٥٢.

٤٩- المرجع نفسه، ٢/٥٥٤.

٥٠- السمين الحلبي، الدر المصون، **المرجع السابق** ٣/١٨٦.

٥١- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات... **المرجع السابق** ٢/ ٥٥٥.

٥٢- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص ٣٩٦. وأبو عبد الرحمن بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص ٣٥٨.

٥٣- البيت من الوافر لأبي حية النميري، وهو من شواهد الكتاب (١/١٧٩)، المقتضب ٤/٣٧٧، وابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٠٣، الهمع ٢/٥٢، التصريح ٢/ ٥٩، الأشموني ٢/٢٧٨، والأنباري، الإنصاف ٢/ ٤٣٢. ذكره ابن رشيق القيرواني في كتابه "العمدة في محاسن الشعر

وآدابه" (١٣٣) من أبيات أبي الطيب. وفي "شرح ديوان المتنبي" للواحدي (١٦٨) بلفظ "حملت إليه من ثنائي حديقة...." والله أعلم.

٥٤- أبو حيان، تفسير البحر المحيط ٢٣٢/٤.

٥٥- عبد الواحد صالح بهجت، **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، عمان، دار الفكر، ١٩٩٣م، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، ص٣٣٣.

٥٦- السمين الحلبي، الدر المصون ... **المرجع السابق** ١٨٩/٣.

٥٧- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات... **المرجع السابق** ٥٥٢/٢.

٥٨- **المرجع نفسه**: ٥٥٢/٢-٥٥٣.

٥٩- أبو حيان، تفسير البحر المحيط... **المرجع السابق** ٤/ ٢٣١.

٦٠- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات... **المرجع السابق** ٢/ ٥٥٣.

٦١- أبو حيان، تفسير البحر المحيط... **المرجع السابق** ٢٣١/٤.

٦٢- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات... **المرجع السابق** ٥٥٣/٢.

٦٣- **المرجع نفسه**، ٥٥٣/٢.

٦٤- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، بيروت، دارالكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م ص٢٨٤.

٦٥- أبو جعفر النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ج٢، ١٩٨٠م، ص٩٧.

٦٦- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات... **المرجع السابق**، ٢/٥٥٣.

٦٧- النحاس، إعراب القرآن، **المرجع السابق**، ٢/٩٧.

٦٨- **المرجع نفسه**، ١/٥٨٢.

٦٩- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ط١، ص ٤٢١.

٧٠- أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء، **معاني القرآن**، بيروت، عالم الكتب، الجزء الأول، ص ٣٥٧.

٧١- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، **المرجع السابق**، ٤/٢٣٣.

٧٢- **المرجع نفسه**، ص ٤/٢٣٣.

٧٣- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٨٥.

٧٤- **المرجع نفسه**: ص ١/٣٨٥.

٧٥- انظر: السمين الحلبي، الدر المصون... **المرجع السابق**، ٣/١٨٨.